معالجة المسائل المتعلقة برعاية الطفل

الجدوى من تقديم خدمات رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل

ملخص واف

مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي

IFC

تهيئة الاسواق لخلق الفرص

نبذة حول الملخص الواف

يعـود هـذا الملخـص الـواف لتقريـر العـام 2017 ضمـن إطـار مبـادرة مؤسسـة التمويـل الدوليـة تحـت عنـوان "معالجـة المسـائل المتعلقـة برعايـة الطفـل"، بقيـادة وحـدة النـوع الاجتماعـي التابعـة للمؤسسـة. يشـكل التقريـر، والـذي يحمـل عنـوان "معالجـة المسـائل المتعلقـة برعايـة الطفل:الجـدوى مـن تقديـم خدمـات رعايـة الطفـل المدعومـة مـن قبـل صاحـب العمـل"، دليـلاً تسترشـد بـه الـشركات وهـو يرتكـز عـلى 10 حـالات دراسـية معمقـة لـشركات حـول العالـم تقـوم بتقديـم خيـارات متنوعـة لرعايـة الطفـل لعمالهـا، مـع إبـراز كيـف أن الاسـتثمارات في مجـال رعايـة الطفـل تعمـل عـلى تعزيـز المحصلـة النهائيـة. كمـا يناقـش التقريـر كيـف أن باسـتطاعة الـشركات تحليـل القـوى العاملـة لديهـا بغـرض تحديـد نـوع دعـم رعايـة الطفـل الـذي بإمـكان هـذه الـشركات تقديمـه إلى عمالهـا- ابتـداءً مـن توفـير رعايـة الطفـل في مـكان العمـل وصـولاً إلى تقديـم الدعـم المالي- بما يتناسب بشكل أمثل مع احتياجاتهم. يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.ifc.org/tacklingchildcare لتنزيل التقرير الكامل.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

تعـد مؤسسـة التمويـل الدوليـة، عضـو مجموعـة البنـك الـدولي، أكـبر مؤسسـة إنمائيـة عالميـة تركـز بصـورة حصريـة عـلى دعـم وتنميـة القطـاع الخـاص في البلـدان النامية. نعمـل مـع أكـثر مـن 2,000 مـشروع تجـاري حـول العالـم، باسـتخدام رأس مالنـا، وخبراتنـا الفنيـة، ونفوذنـا مـن أجـل إيجـاد أسـواق وفـرص في أصعـب بقـاع العالـم. في السـنة الماليـة 2017، قامـت المؤسسـة بتقديـم 19.3 مليـار دولار أمريـكي عـلى شـكل تمويـل طويـل المـدى للـدول الناميـة، ممـا سـيعزز مـن قـدرة القطـاع الخـاص عـلى المسـاهمة في إنهـاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.ifc.org.

ملحوظة حول حقوق الطبع وإخلاء الطرف

مؤسسة التمويل الدولية © 2017. جميع حقوق الطبع محفوظة.

2121 Pennsylvania Avenue, N.W.

Washington, D.C. 20433

انترنت www.ifc.org

المـادة العلميـة الـواردة في هـذا العمـل محميـة بموجـب حقـوق الطبـع. ويعتـبر أي نسـخ و/أو نقـل لـكل أو أجـزاء مـن هـذا العمـل انتهـاكاً للقانـون المطبـق في هـذا الشـأن. تشـجع مؤسسـة التمويـل الدوليـة عـلى نـشر هـذا العمـل وتمنـح في العـادة الإذن بنسـخ أجـزاء مـن العمـل دون تأخـير، وعندمـا يكـون النسـخ للأغـراض التعليميـة وغـير التجاريـة، دون مقابل، مع مراعاة التنسيبات والإشعارات بحسب ما نراه مناسباً.

لا تضمـن مؤسسـة التمويـل الدوليـة دقـة، أو موثوقيـة، أو اكتمـال المحتـوى الـوارد في هـذا العمـل، أو الاسـتنتاجات أو الأحـكام الموصوفـة هنـا، ولا تتحمـل أيـة مسـؤولية عـن حذف أو أخطـاء (بمـا في ذلـك، عـلى سـبيل المثـال لا للحـصر، الأخطـاء الطباعيـة والأخطـاء الفنيـة) في المحتـوى مـن أي نـوع أو الاعتمـاد عليهـا. ولا تعـني الحـدود، والألـوان، والمسـميات، والمعلومـات الأخـرى المبنيـة عـلى أي خريطـة في هـذا العمـل أي حكـم مـن جانـب مجموعـة البنـك الـدولي بشـأن الوضـع القانـوني لأي إقليـم أو تأييـد أو قبـول لهـذه الحـدود. لا تعكس النتائج، والتفسيرات، والاستنتاجات المعبر عنها في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر المدراء التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

إن المقصـود هنـا هـو اسـتخدام محتويـات هـذا العمـل لأغـراض المعلومـات العامـة فقـط وهـي لا تمثـل رأيـاً قانونيـاً، أو ضمانـات، أو مشـورةً اسـتثماريةً، حيـال ملائمـة أي اسـتثمار، أو اسـتدراج أي نـوع منهـا. وقـد يكـون لـدى مؤسسـة التمويـل الدوليـة اسـتثمار في، أو تقـدم مشـورة أو خدمـات إلى، أو لديهـا مصلحـة ماليـة في، شركات أو أطـراف معينـة (بما في ذلك تلك المذكورة في هذا العمل).

ينبغي توجيه أية استفسارات أخرى حول الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق المؤسسات التابعة، إلى:

IFC Communications, 2121 Pennsylvania Avenue, N.W., Washington, D.C. 20433

مؤسسـة التمويـل الدوليـة هـي منظمـة دوليـة تأسسـت بموجـب اتفاقيـة تأسـيس بـين الـدول الأعضـاء في المؤسسـة، وهـي إحـدى أعضـاء مجموعـة البنـك الـدولي. تعـود ملكيـة جميـع الأسـماء، والشـعارات، والعلامـات التجاريـة إلى مؤسسـة التمويـل الدوليـة ولا يجـوز لـك اسـتخدام أي مـن هـذه المـواد لأي غـرض كان دون الحصـول عـلى الموافقـة الخطيـة الصريحـة مـن جانـب مؤسسـة التمويـل الدوليـة. فضـلاً عـن ذلـك، يعـد مصطلحـي "International Finance Corporation" و "IFC" علامـات تجاريـة مسـجلة لمؤسسـة التمويل الدولية وهي محمية بموجب القانون الدولي.

أيلول/سبتمر 2017

صور الغلاف من أعلى اليسار: دومينيك شافير/ مؤسسة التمويل الدولية؛ دائرة ماينديتري؛ دومينيك شافير/مؤسسة التمويل الدولية؛ دميترو ديركاش/ البنك الدولي

المقدمة

ليس بإمكان أي دولة، أو مجتمع، أو اقتصاد تحقيق إمكاناته أو مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين دون وجود مشاركة كاملة ومنصفة للنساء والرجال، الفتيات والأولاد- وهي حقيقة تنعكس في أهداف التنمية المستدامة. ويعد توفر رعاية للطفل موثوقة وبأسعار معقولة وذات نوعية جيدة شرطاً أساسياً لإحراز التقدم على هذا الصعيد. إلا أنه، وفي العديد من أجزاء العالم، يواجه الوالدين العاملين جملةً من التحديات في سبيل الوصول إلى رعاية طفل مناسبة. ولا تؤثر قلة الوصول لرعاية الأطفال على تنمية الطفولة المبكرة فحسب، بل وتضر أيضاً المشاريع التجارية والاقتصادات التي تعتمد على اكتساب وإدامة قوة عاملة ماهرة.

كما يساهم الافتقار إلى رعاية طفل كافية إلى انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث تمضي النساء على المستوى العالمي 3 ساعات أكثر من الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنةً بالرجال. رغم ذلك، لا تعد رعاية الطفل مسألةً تخص النساء فحسب. إذ يحتاج جميع الآباء العاملون، من الرجال والنساء على حد سواء، في العادة إلى خيارات حول رعاية الطفل من أجل الاحتفاظ بوظائفهم الحالية أو الحصول على وظائف جديدة، وبما يعود بالفائدة على المجتمعات، والمشاريع التجارية، والاقتصادات.

بالإضافة إلى الحكومات، يتمتع القطاع الخاص، والذي يوفر نحو 90% من الوظائف في الدول النامية، بموقع جيد للعب دور شريك أساسي في معالجة التحدي العالمي بخصوص رعاية الطفل. رغم ذلك، لا يتفهم أصحاب العمل على الدوام قضية الجدوى من القيام باستثمارات في مجال رعاية الطفل وينظرون في الغالب إلى هذه القضية من منظور الالتزام أو المسؤولية الاجتماعية للشركات. وحتى عندما تكون الشركات مقتنعةً بجدوى تقديم رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل، قد تواجه صعوبات في تحديد ما هو الأفضل لكل من الشركة والعامل، وما هو السبيل لتحقيق ذلك.

يلقي هذا التقرير، "معالجة المسائل المتعلقة برعاية الطفل : الجدوى من تقديم خدمات رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل"، الضوء على نهج مبتكرة قامت شركات من مختلف القطاعات والأقاليم باتباعها بغرض تلبية احتياجات العمال في مجال رعاية الطفل بصورة أفضل. ومن خلال استعراض 10 حالات دراسية، يظهر التقرير أن باستطاعة الشركات الاختيار من سلسلة من خيارات رعاية الطفل، ابتداءً من دور الحضانات في مواقع العمل وصولاً إلى الشراكات مع الحكومات ومقدمي خدمات رعاية الطفل على المستوى المحلي. وكنتيجة لذلك، تستطيع الشركات اجتذاب العمال أصحاب الكفاءة والاحتفاظ بهم- مما يساعد في تعزيز إنتاجية العمال وتحسين المحصلة النهائية.

يتمثل هدفنا في أن يصل هذا الإصدار إلى مئات المشاريع التجارية التي بإمكانها التعلم من تجارب شركائنا وتكرار الحلول التي تناسبها. كما أن ذلك يشكل دعوةً لاتخاذ إجراء عملي، من أجل تشجيع كافة أصحاب الشأن على الاستثمار في رعاية الطفل ودعم البنية التحتية الضرورية كي يتمكن مقدمو خدمات رعاية الطفل رفيعة المستوى من التوسع وتلبية الطلب المتزايد على خدمات رعاية الطفل.

بالنيابة عن مؤسسة التمويل الدولية، أتقدم بالشكر إلى الشركات التي شاركت في مبادرة معالجة المسائل المتعلقة برعاية الطفل بقيادة المؤسسة، وقدمت بشكل سخي البيانات والممارسات الفضلى في الحالات الدراسية. ونحن ندرك بأن توثيق الجدوى لخدمات رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل يعد أحد جوانب معالجة التحدي العالمي في مجال رعاية الطفل. ونستطيع معاً فعل المزيد.

في مؤسسة التمويل الدولية، فإننا ملتزمون بتحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق المعرفة التي اكتسبناها مع عملائنا في القطاع الخاص وتمتين شراكاتنا مع القطاع العام، كما هو مبين في استراتيجية المساواة بين الجنسين لدى مجموعة البنك الدولي ورؤية مؤسسة التمويل الدولية التي تركز على استحداث الأسواق، وبالتحديد في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات ومتدنية الدخل. وفقط من خلال الشراكات مع القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني، سنكون قادرين على دعم وصول الوالدين بشكل أفضل إلى خدمات رعاية طفل موثوقة وبأسعار مناسبة وذات نوعية جيدة. وسيحقق هذا النجاح انتصاراً ثلاثياً للجميع: العمال وأبنائهم، والمشاريع التجارية، والاقتصادات.

نينا ستويكوفتش
نائب الرئيس- التمويل والشراكات المختلطة
مؤسسة التمويل الدولية

صورة فوتوغرافية: دومينيك شافير/ مؤسسة التمويل الدولية

الملخص الواف

الحالة التنموية لرعاية
الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل

يعد واحد من كل عشرة أشخاص من سكان العالم تقريباً، أي 679 مليون نسمة، هم أطفال تقل أعمارهم عن خمسة أعوام. ومن أجل الازدهار والتطور، يحتاج هؤلاء الأطفال وإخوانهم الأكبر سناً إلى الرعاية. رغم ذلك، وفي العديد من أجزاء العالم، لا تزال خدمات رعاية الطفل شحيحةً. وعلى الصعيد العالمي، فإن ما يزيد بقليل عن نصف الأطفال دون سن الخامسة يستفيدون من خدمات رياض الاطفال. وتعد خدمات رعاية الطفل النظامية في الغالب ليست في متناول العمال من أصحاب الدخول المتدنية والمتوسطة. وبالنسبة للقادرين على تحمل تكاليف تلك الخدمات، تعد الخيارات المتاحة في الغالب محدودةً ولا تتلاءم مع ساعات العمل بدوام كامل. ويوجد افتقار على وجه التحديد للوصول إلى الرعاية بالنسبة للأطفال دون سن الثالثة.

بالنسبة لأصحاب العمل، يمكن أن يترجم الافتقار إلى خدمات رعاية طفل تتسم بنوعية جيدة وبأسعار مناسبة بالنسبة للعمال إلى معدلات مرتفعة من تسرب العمالة والتغيب عن العمل، وتدني الإنتاجية، وصعوبة استقطاب عمال مهرة. ويعود السبب في ذلك إلى أن عدم توفر أو عدم القدرة على الحصول على الرعاية بسبب الأسعار يؤثر على خيارات الوالدين حيال نوع العمل الذي يؤدونه، سواء من حيث البقاء في المنزل، أو كيفية الجمع بين العمل وتقديم الرعاية. وبالنسبة للعائلات، قد تعني الفجوات في الوصول إلى خدمات رعاية جيدة ساعات عمل أقل أجراً ودخول أسرية أدنى.

وكون احتمالية تولي مسؤولية رعاية الطفل تزيد عند النساء مقارنةً بالرجال، يعد الافتقار إلى خدمات رعاية الطفل عائقاً رئيسياً أمام المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في العمل بأجر. فبحسب منظمة العمل الدولية، وعلى الصعيد العالمي، يناهز معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة بقليل 49%، أي بنحو 27 نقطة مئوية أقل من المعدل لدى الرجال. وقد أشارت تقديرات دراسة أعدها معهد ماكنزي العالمي إلى أن سد الفجوات بين الجنسين على صعيد المشاركة الاقتصادية سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 26% بحلول العام 2025، وهو ما سيضيف 12 مليار دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي. وتشير الأدلة من دول منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الوصول إلى خدمات رعاية الطفل المدعومة قد يكون له أثر إيجابي على معدلات تشغيل النساء وعدد ساعات عملهن.

على الصعيد الدولي، يدرك راسمو السياسات أهمية القدرة على الوصول إلى خدمات رعاية الطفل على صعيدي الاقتصاد والمساواة بين الجنسين. وحتى تاريخه، قامت 192 دولة بالتوقيع على وثيقة الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، والتي تتضمن المستهدف التالي، "بحلول العام 2030، ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي". وفي دول مثل البرازيل، وتشيلي، والإكوادور، والهند، واليابان، والأردن، وتركيا، تتطلب الأنظمة واللوائح قيام أصحاب العمل بتوفير أو دعم خدمات رعاية الطفل. وحتى عندما لا يتم توجيه ذلك بدافع الالتزام بالأنظمة، يقوم العديد من أصحاب العمل بتقديم الدعم لخدمات رعاية الطفل كجزء من استراتيجيهم العامة لمستحقات العمال بقصد تحقيق محصلة أعمال أفضل. رغم ذلك، لا يزال هنالك الكثير الذي يمكن القيام به عبر الشراكات والتعاون بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي وتعد أكبر مؤسسة تنموية في العالم تركز بشكل حصري على القطاع الخاص في الدول النامية، يترافق تحسين الوصول إلى خدمات رعاية الطفل مع تعزيز التنوع بين الجنسين في مكان العمل ومساعدة أولياء الأمور على الدخول إلى القوى العاملة والترقي فيها، مع العمل على تمكين الشركات من تعزيز محصلتها النهائية. ويعتبر تركيز المؤسسة على إزالة العوائق، مثل الافتقار إلى خدمات رعاية الطفل، أمام وصول النساء (والرجال) إلى المزيد من الوظائف الأفضل جزءً من استراتيجية النوع الاجتماعي لدى مجموعة البنك الدولي ورؤية مؤسسة التمويل الدولية التي تركز على استحداث الأسواق، وبالتحديد في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات ومتدنية الدخل. وفي الدول التي يعتبر فيها دعم رعاية الطفل من قبل صاحب العمل أمراً إلزامياً، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع عملائها على تدعيم الجدوى ومساعدتهم على تطبيق أكثر من المطلوب وتنفيذ استراتيجيات رعاية طفل تتلاءم بصورة مثالية مع احتياجات أنشطة الأعمال لديهم، مما يفضي إلى تحقيق نتائج أنشطة أعمال أفضل.

من: الحالات الدراسية العشرة حول معالجة المسائل المتعلقة برعاية الطفل

يشير هذا التقرير إلى أن رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل يمكن أن تعود بمنافع كبيرة لأصحاب العمل في السياقات الوطنية والتنظيمية والقطاعية. ومن أجل تدعيم الجدوى، يرتكز التقرير على 10 حالات دراسية لأصحاب عمل يقدمون منافع تتعلق برعاية الطفل للعمال بطرق مختلفة. وتتواجد هذه الشركات في أجزاء مختلفة من العالم- سبعة منها في اقتصادات ناشئة، وثلاثة في اقتصادات متقدمة- وهي تمثل مزيجاً من السياقات التنظيمية والقطاعات، بعضها تسيطر عليه القوى العاملة النسائية وأخرى في قطاعات تعد فيها النساء أقليةً في القوى العاملة. وهذا الشركات العشرة هي:

- **آفريفريش**، أنشطة زراعية، جنوب أفريقيا
- **آكامي**، تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية
- **بورسان**، صناعات ثقيلة، تركيا
- **بنك طوكيو**-متسوبيشي يو أف جاي، المحدود، خدمات مالية، اليابان
- **مارتور**، شركة تصنيع مكونات المركبات، تركيا
- **ماس كريدا الصافي-مادبا**، تصنيع الألبسة، الأردن
- **مايندتري**، تكنولوجيا المعلومات، الهند
- **باندوراتا ألمينتوس المحدودة (بودوكو)**، صناعات غذائية، البرازيل
- **سفاريكوم**، الاتصالات، كينيا
- **شون كلينك**، الرعاية الصحية، ألمانيا

يعكس اختيار الشركات شبكة مؤسسة التمويل الدولية، وتوفر شركات للمشاركة ضمن الإطار الزمني لمشروع معالجة المسائل المتعلقة برعاية الطفل، ورغبتها في التشارك في البيانات لتقييم أثر دعم رعاية الطفل على مؤشرات الأداء الرئيسية لديها ولعكس الدروس المستفادة.

يعد بنك طوكيو-متسوبيشي يو أف جاي، المحدود، شركة مارتور، شركة باندوراتا ألمينتوس المحدودة (بودوكو) من العملاء الاستثماريين لدى مؤسسة التمويل الدولية، بينما تعد شركة ماس كريدا الصافي-مادبا (مصنع لشركة ماس القابضة وهي من العملاء الاستثماريين لدى المؤسسة) مشاركة في برنامج منظمة العمل الدولي/مؤسسة التمويل الدولية "العمل الافضل" في الأردن.

لماذا: الجدوى من الرعاية المدعومة من قبل صاحب العمل

بناءً على 10 دراسات معمقة، بالإضافة إلى حالات دراسية مكملة حول 14 شركة ومنظمة ومراجعة للبحوث الأكاديمية، يبرز التقرير المنافع التي يمكن أن تحقق لصاحب العمل من دعمه لرعاية الطفل عبر تحسين الاستقطاب، والإبقاء، والإنتاجية، والتنوع، والوصول إلى الأسواق:

- **منافع الاستقطاب على المشاريع التجارية:** يمكن لتوفير دعم رعاية الطفل أن يحسن من نوعية مقدمي طلبات العمل وسرعة شغل الوظائف الشاغرة. حيث يساعد ذلك **آكامي** في الولايات المتحدة و**مايندتري** في الهند على استقطاب وإبقاء مهندسي برمجيات من أصحاب الكفاءات العالية،

ويمكّن **بورسان** في تركيا من العمل نحو بناء قوة عاملة متنوعة من الجنسين في قطاع الصناعات الثقيلة والذي يسيطر عليه الرجال في الغالب، ويسمح لشركات مثل **شون كلينك نيوستادت** في ألمانيا باستقطاب عمال لتنفيذ عملياتها على مدار الساعة، ويساعد **ماس كريدا الصافي-مادبا ومارتور** على استقطاب نساء في مواقع ليس من المعتاد فيها للأمهات الدخول إلى العمل النظامي.

- **منافع الإبقاء على المشاريع التجارية:** يمكن أن يؤدي توفير خدمات رعاية الطفل إلى انخفاض كبير في معدل دوران العمالة. ويعد استبدال عامل متمرس، حتى وإن كان غير ماهر، أمراً مكلفاً. وتشير تقديرات **نالت انتربرايز** (منتج للأنسجة) في فييتنام أن الأمر يكلف 85% من الراتب السنوي للعامل من أجل استبدال ذلك العامل.

حيث أدى توفير خدمات رعاية الطفل في شركة نالت إلى تقليل معدل دوران العمالة بمقدار الثلث. على نحو مماثل، تشير تقديرات **مارتور**، منتج مكونات المركبات في تركيا، أن الأمر يتطلب ثمانية أشهر لعامل الإنتاج الجديد كي يصبح منتجاً بالكامل. وفي بيئة مارتور التي ترتكز على عمل الفريق الواحد، تقلل الإنتاجية المنخفضة للعامل الجديد من إنتاجية الخط الكامل. وفي مارتور، قلل توفير المنافع المتعلقة برعاية الطفل من دوران العمالة بنحو 15%. كما حقق **بنك طوكيو-متسوبيشي يو أف جاي، المحدود** في اليابان زيادة بأكثر من أربعة أضعاف في معدل إبقاء الأمهات الجدد ووفر نحو 5,000 مليون ين ياباني (45 مليون دولار أمريكي) على شكل تكاليف متعلقة بدوران العمالة وذلك من خلال توفير خدمات رعاية الطفل ومبادرات ذات صلة مثل إجازة الأمومة الممدة.

- **المنافع المتمثلة بمكاسب الإنتاجية:** يساعد توفير خدمات رعاية الطفل في تحسين الإنتاجية من خلال تقليل حالات التغيب عن العمل، وزيادة التركيز، وتعزيز الحافز والالتزام. وفي **ماس كريدا الصافي-مادبا**، انخفضت نسبة التغيب عن العمل بسبب المرض بمقدار 9% في أول تسعة أشهر عقب فتح حضانة في موقع العمل. ومن خلال تمكين العمال من التعامل مع أزمات رعاية الطفل، تمكنت **آكامي** من استعادة تكاليف منافع الرعاية الاحتياطية. وأشار عمال المزارع لدى **آفريفريش** في جنوب أفريقيا إلى المزيد من الشعور براحة البال والقدرة على التركيز في العمل من خلال معرفة أن أطفالهم في مأمن ويلقون الرعاية في حضانة الشركة في موقع العمل. كما نوه مدير مصنع لدى **باندوراتا ألمينتوس المحدودة (بودوكو)** في البرازيل إلى أن منافع رعاية الطفل أدت إلى انخفاض في معدلات الحوادث حيث أصبح العمال أكثر تركيزاً ويشعرون بالراحة كون أطفالهم في مأمن.

- **زيادة تنوع القوة العاملة:** تعد رعاية الطفل لبنة بناء هامة لتحسين التنوع بين الجنسين وترقي المرأة في المناصب القيادية في كل من **آكامي، بنك طوكيو-متسوبيشي يو أف جاي، المحدود، مايندتري**، بالإضافة إلى **سفاريكوم** في كينيا. وتسعى هذه الشركات إلى الاستفادة من منافع التنوع لصالح الابتكار، والقيادة، والأداء المالية والتي تؤكدها البحوث.

- **المنافع من خلال تعزيز السمعة المؤسسية والوصول إلى الأسواق: بالنسبة إلى آفريفريش في جنوب أفريقيا و ماس كريدا الصافي-مادبا** في الأردن، تعمل جهود تلبية احتياجات رعاية الطفل لدى العمال والالتزام بالأنظمة والمعايير المحلية والدولية في تعزيز سمعة هذه الشركات باعتبارها "مقصداً لمقدمي طلبات العمل" في المجتمعات التي تعمل فيها. كما وتساعد الاستثمارات في مجال رعاية الطفل في تمتين علاقات تلك الشركات مع المشترين الدوليين، أصحاب القيم المرتفعة، وبالتالي ضمان وصول أكبر على مدى أطول إلى الأسواق وفرص النمو.

كيف: اختيار وتنفيذ رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل

يوجد لدى أصحاب العمل الراغبين في تلبية احتياجات رعاية الطفل لعمالهم العديد من الخيارات المتاحة. وتأخذ الخيارات التي تلبي بشكل مثالي أهداف المشاريع التجارية بعين الاعتبار احتياجات العمال، وأثر العراقيل المتعلقة برعاية الطفل على الشركات، وبيئة رعاية الطفل.

- تتراوح خيارات دعم رعاية الطفل ما بين استراتيجيات تتطلب موارد مكثفة مثل حضانات أماكن العمل إلى استراتيجيات تتطلب موارد أقل كثافة مثل خدمات المعلومات والإحالة ومنافع الرعاية الاحتياطية. ويقوم العديد من كبار أصحاب العمل بتوفير أكثر من خيار واحد. حيث تساعد المنافع التكميلية مثل ساعات العمل المرنة وإجازة الوالدين المدفوعة أولياء الأمور على رعاية أطفالهم بأنفسهم.

- يعد التشاور مع العمال وممثليهم أمراً أساسياً لضمان تلبية خيارات رعاية الطفل لاحتياجات العمال عبر الأبعاد الأربعة لرعاية الطفل: التوفر، الأسعار المناسبة، سهولة الوصول، والنوعية الجيدة. ويمكن أن تؤثر العادات الثقافية والاجتماعية، بما يتجاوز تفضيلات العمال، على جانبي الطلب والعرض لخدمات رعاية الطفل. ويستطيع أصحاب العمل استخدام سلسلة من البيانات التحليلية والأساليب لتحديد ما إذا، وكيف، ولمن، وبأي كلفة يمكن تقديم خدمات رعاية الطفل.

البحث في كافة الخيارات لمعالجة المسائل المتعلقة برعاية الطفل

الطلب من قبل العمال

- أنواع برامج رعاية الطفل
- أعمار الأطفال
- أنواع الرعاية- منتظمة، متقطعة، ساعات غير اعتيادية

مسائل رعاية الطفل التي تتطلب المعالجة

التوفر

الأسعار المناسبة

سهولة الوصول

النوعية

أهداف وموارد أصحاب العمل

- المحصلات المنشودة
- من هم العمال الواجب استهدافهم
- موجودات وقيم الشركة

المسائل المتعلقة بالشركات والتي تتطلب المعالجة

التغيب والأداء

الاستقطاب والإبقاء

القيم المؤسسية، المسؤولية الاجتماعية للشركات،...الخ.

السياق المجتمعي

- التفويضات الحكومية
- الشركاء المجتمعيون
- سوق رعاية الطفل

البيئة

هل تعد رعاية الطفل ضرورية؟

هل توجد حوافز لذلك؟

هل أصبح سوق رعاية الطفل جاهزاً للتعاون بين الأطراف المعنية؟

البحث في الخيارات:

- دعم أسعار الخدمات
- المساحات المحجوزة في مراكز رعاية الطفل الخاصة
- الحضانات في موقع العمل
- إقامة الشراكات مع الشركات الأخرى
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- الساعات الممدة
- مخيمات الإجازة
- الرعاية الاحتياطية
- العمل المرن

كيف يمكن المزج بين النهج لتلبية احتياجات العمال

كيف يمكن المزج بين النهج لتلبية احتياجات العمال، وتحقيق أهداف صاحب العمل، وتعزيز الموارد المجتمعية؟

صورة فوتوغرافية: دومينيك شافيز/ مؤسسة التمويل الدولية

- تتأثر خيارات تلبية جانب الطلب ببيئة رعاية الطفل، بما في ذلك توفر مقدمي خدمات رعاية الطفل من القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، وجدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو الشركات مع أصحاب عمل آخرين، والبيئة التنظيمية والمالية.

- يساعد وضع معيار ومؤشرات لتتبع أثر دعم رعاية الطفل على محصلات الأعمال الرئيسية- مثل الوقت المستغرق في شغل الوظائف، ودوران العمالة مع وبدون وجود رعاية للطفل، ومعدلات التغيب عن العمل، وردود على مسوحات رضا العمال- في تحديد شكل استراتيجية رعاية الطفل. كما تساعد البيانات والأمثلة على الأثر على الشركات في حشد الدعم لدى متخذي القرارات المؤسسية حول الاستثمارات في مجال رعاية الطفل.

الدروس المستفادة ليتم اعتبارها من قبل أصحاب الشأن

تظهر الحالات الدراسية والبحوث الواسعة أن تقديم خدمات رعاية الطفل يمثل حلاً يرضي الجميع بالنسبة للعمال، والشركات، والاقتصادات. وفيما يلي 10 دروس مستفادة للتأمل فيها من قبل أصحاب الشأن:

1) **لا يوجد "نهج يلائم الجميع" بالنسبة للحلول المتعلقة برعاية الطفل.** تبرز الشركات التي يتناولها هذا التقرير كيف أن بإمكان أصحاب العمل تقديم سلسلة متنوعة من خيارات رعاية الطفل- ابتداءً من الرعاية الاحتياطية في حالات الطوارئ إلى مراكز رعاية الطفل في أماكن العمل لنحو 100 طفل- بما يتناسب واحتياجات الشركات والعمال. ويُنظر إلى تقديم رعاية الطفل بصورة إيجابية من قبل العمال، والزبائن، والمستثمرين بشكل أعم.

2) **يؤدي توفير دعم رعاية الطفل كجزء من استراتيجية شمولية إلى تحقيق أكبر العوائد.** إذ تعلمت الشركات عبر الوقت أن عوائدها على الاستثمار تزيد عندما تشكل استراتيجياتها لرعاية الطفل جزءً من سياساتها في التنوع وترافق مع تدابير أخرى لدعم احتياجات العمال في الحياة العملية.
كما يمكن أن يحفز التواصل والتكامل بشأن التركيز على رعاية الطفل بما يتجاوز إدارة الموارد البشرية إلى وظائف مثل التسويق، والاستدامة، وخدمة العملاء إلى تحفيز المزيد من المنافع للشركات.

3) **تقديم دعم رعاية الطفل للوالدين.** من الشائع لدى العديد من الشركات المذكورة في هذا التقرير التركيز على زيادة التوازن بين الجنسين من حيث المستفيدين من منافع رعاية الطفل. ومن المرجح أن يؤدي تشجيع وتمكين الآباء من الاستفادة من هذه السياسات بنفس القدر مع الأمهات إلى تحقيق عوائد، بما في ذلك من خلال منافع التنوع على الشركات.

4) **تعد نوعية وظائف تقديم الرعاية أمراً أساسياً.** يمكن أن يؤدي الطلب المتزايد على خدمات رعاية الطفل إلى إيجاد فرص عمل، لكن ومن أجل اجتذاب الأشخاص الموهوبين، يجب بذل جهود لتقديم أجر عادل لمقدمي الرعاية، والتعامل معهم بشكل جيد، وتزويدهم بالمهارات الضرورية للقيام بعملهم بشكل أفضل. سيضمن ذلك تقديم المزيد من الرعاية المتسقة ذات الجودة العالية للأطفال.

5) **يجب أن تتجاوز احتياجات العمال للرعاية مفهوم رعاية الطفل.** حيث تقود عوامل مثل شيخوخة السكان، والتحويلات الثقافية، والعدد المتزايد من العائلات التي يعمل فيها الأب والأم إلى زيادة الطلب على تقديم الرعاية. ويقدم الكثير من أصحاب العمل دعم رعاية كبار السن بالإضافة إلى رعاية الطفل من أجل تلبية احتياجات العمال بصورة أفضل. وإدراكاً للأثر المحتمل لرعاية كبار السن على استحداث الوظائف، تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بالمساهمة في هذا المجال من خلال البحوث والمعرفة والمشورة.

6) **معالجة احتياجات رعاية الطفل بالنسبة للسكان في أسفل الهرم.** يعد الوالدين من أصحاب الدخول المتدنية الأكثر احتياجاً لخيارات رعاية الطفل. وتعمل رعاية الطفل ذات النوعية الجيدة على تعزيز تنمية الطفولة المبكرة ومساعدة الوالدين على المحافظة على أعمالهم. تبحث منظمات مثل كيدوجو في كينيا وآنابورنا ماهيلات ماندل في الهند في سبل تقديم رعاية طفل مستدامة مدعومة من قبل القطاع الخاص للوالدين أصحاب الدخل المتدني.

7) تعد البيئة التنظيمية مهمةً. كي تحقق رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل أثراً ملموساً على تنمية الطفولة المبكرة ومشاركة (النساء) في القوى العاملة، تستطيع الحكومات وضع سياسات أو أطر تنظيمية تساعد في توفير رعاية الطفل في القطاع الخاص. وتبرز الحالات الدراسية في هذا التقرير المنافع التي يجنيها أصحاب العمل والمجتمعات عند وجود سياسات عامة داعمة، مثل مبادرات بناء القدرات، والحوافز المالية، والخدمات الاستشارية التي تساعد الشركات الباحثة عن تكملة خدمات رعاية الطفل، بالإضافة إلى حلول ترضي الجميع عندما يتعاون أصحاب العمل والبلديات على توسيع نطاق توفير رعاية الطفل.

8) يتطلب الأمر التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لإيجاد أسواق لرعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل. سيتطلب التوسع في الممارسات الواعدة في القطاع الخاص والتي تم إبرازها في هذا التقرير استثمارات تكميلية من قبل القطاع العام لبناء قدرات مقديم رعاية طفل ذات نوعية جيدة وبأسعار مناسبة، وتقديم الحوافز لأصحاب العمل للانخراط في هذا المجال، وتطوير أنظمة وآليات إنفاذ لمعايير الرعاية ذات الصلة بالوالدين ومقدمي رعاية الطفل.

9) توجد حاجة لاستثمارات لبناء القدرات والمهارات التي تفتح فرصاً لأسواق جديدة. تعتمد الكثير من الشركات المذكورة في هذا التقرير على خدمات رعاية الطفل على المستوى المؤسسي. ومن أجل تلبية الطلب على رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل، توجد حاجة لمزيد من الاستثمارات للتوسع في خيارات رعاية الطفل ذات النوعية الجيدة بالنسبة لأصحاب العمل والعمال. وفيما يخص المؤسسات المالية، تشكل هذه فرصةً للبحث في خيارات تمويل مقدمي خدمات رعاية الطفل- ابتداءً من رواد الأعمال متناهية الصغر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

10) من خلال إبراز الجهود، يمكن أن يشكل ذلك تشجيعاً لأصحاب عمل اخرين على تكرار رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل. حيث يمكن أن يشجع إبراز نجاحات الشركات "السباقة" شركات أخرى على تكرار تلك الجهود. وكما يظهر هذا التقرير، فإن لرعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل العديد من المنافع على الشركات. ويمكن تحقيق أثر تنموي مستدام على المستوى القطاعي أو الوطني حالما تنظر مجموعة وازنة من أصحاب العمل إلى رعاية الطفل المدعومة من قبل صاحب العمل على أنها أساسية للمحافظة على التنافسية.

يتألف هذا التقرير من ستة أجزاء. فعقب المقدمة ووصف لمنهجية إعداد التقرير، يركز القسم (2) على "لماذا"- الأسباب وراء رغبة الشركات في الاستثمار في دعم رعاية الطفل. ويركز القسم (3) على "ماذا"- الطرق المختلفة لتقديم دعم رعاية الطفل والعوامل التي قد تدرسها الشركات عند تحديد استراتيجية رعاية الطفل لديها. يبحث القسم (4) في "كيف"- عملية تقييم وتحديد تكلفة مختلف خيارات رعاية الطفل، وتنفيذ منفعة مختارة لرعاية الطفل. ويستعرض القسم (5) أبرز الدروس المستفادة أو التوصيات المستقاة من الدراسة. أخيراً، يتضمن القسم (6) على 10 حالات دراسية مفصلة لشركات تم إجراؤها لغايات هذا التقرير.

يترافق تحليل إطار تنظيمي لكل دولة مع كل حالة دراسية. وقد تم تقديم هذا التحليل من قبل برنامج المرأة، أنشطة الأعمال والقانون التابع لمجموعة البنك الدولي. ويقوم البرنامج بجمع البيانات حول العوائق القانونية التي تحد من المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة ويشجع راسمي السياسات على إصلاح القوانين والأنظمة. وضمن مؤشره حول تقديم الحوافز للعمل، يقدم قبل برنامج المرأة، أنشطة الأعمال والقانون مراجعة لأنظمة كل دولة على حده فيما يتعلق بخدمات رعاية الطفل المقدمة من القطاع الخاص. وسيعمل تحليل البرنامج على مستوى الدول على تكملة هذا البحث وسيتوفر ابتداءً من 2018 فصاعداً على الموقع الإلكتروني **http://wbl.worldbank.org/**.

الشكر والعرفان

تـم إنتـاج هـذا الإصـدار، "معالجـة المسـائل المتعلقـة برعايـة الطفـل. الجـدوى مـن تقديـم خدمـات رعايـة الطفـل المدعومـة مـن قبـل صاحـب العمـل"، مـن قبـل وحـدة النـوع الاجتماعي التابعـة لمؤسسـة التمويـل الدوليـة. وقـد جـرى تطويـره تحـت الإشراف والتوجيـه العـام مـن قبـل كاريـن جـرون (المديـر الأول، مجموعـة الحلـول العالميـة المشـتركة المعنيـة بالمسـاواة بـين الجنسـين، البنـك الـدولي) ، ومـاري بورتـر بيشـكا (مديـر الحلـول الاستشـارية في مؤسسـة التمويـل الدوليـة)، وميلاجـروس ريفـاس سـايز (رئيـس القطـاع الـدولي، الحلـول متعـددة القطاعـات، مؤسسـة التمويـل الدوليـة)، وهينريت كولب (رئيس، وحدة النوع الاجتماعي في مؤسسة التمويل الدولية).

ضمـت مجموعـة العمـل الأساسـية لإعـداد هـذه المبـادرة، بقيـادة كارمـن نيثامـر وبدعـم مـن رودابـا زهـرا نـاصر، كلاً مـن بينيدكـت دي لا بريـر، ميشـيل كاتلـين دافـيز، أمانـدا اسـتيبن ديفيرشـيلي، غـرام القسـطلاني دكسـتر، تازيـن حسـن، ناتـالي هوفمـان، آنـا كلاشـيان. فضـلاً عـن ذلـك، لـم يكـن بالإمـكان تقديـم الحـالات الدراسـية لـولا الدعـم المقـدم مـن العديـد مـن الزمـلاء في مؤسسـة التمويـل الدوليـة والـذي رافقـوا زيـارات الحـالات الدراسـية، بمـا في ذلـك ريجيـان آجويـار، جيمـس إيمـري، سـمر عصمـت، ياسمين جلال، آن كابوجي، ساكي ناكاي، شيشك شاهين، روشيكا سينغ.

جـرى إعـداد هـذا التقريـر بالتعـاون مـع فريـق استشـاري خارجـي بقيـادة آريـان هيجويـش، مـن معهـد بحـوث سياسـات المـرأة وتحـت إشراف وتوجيـه مـن باربـارة جولـت (نائـب الرئيـس والمديـر التنفيـذي للمعهـد). وقـد قـام فريـق المعهـد بتنفيـذ سـبع مـن أصـل عـشرة حـالات دراسـية؛ وضـم الفريـق كلاً مـن لينـدزي ريشـلين كـروز، آشـا دومونـتي، جلايـدز ماكلـين، كيـلي روفلز-هـاس، إيمـا ويليامز-بـارون. كمـا وقـام فريـق مـن مؤسسـة إرجـون أسوشـتيتس بقيـادة كريسـتين نويـت والاسـتير أوشـير، وبدعـم مـن بينـز بـراون، لـورا كيرتـز، آن-ماري ليفسـك، بتنفيذ 3 من أصـل الحالات الدراسـية العشرة وسـاهم في الصياغـة النهائيـة لهـذا الإصـدار. وقدمـت سـاندرا بـورود مدخـلات قيّمـة حول مفهوم وطريقة عرض البحث.

تـم الانتهـاء مـن إعـداد الحـالات الدراسـية الـتي تشـكل الأسـاس للتقريـر بتعـاون مميـز لعـشرة شركات ونظرائنـا الرئيسـيين: آدري فـان نيكـيرك ويوهـان فـان ويـك مـن شركـة **آفريفريش؛** كيم ماكدونوغ، سارة ساردیلا، ميغان فاغنون من شركة **آكامي؛** أوزنور خليلشـيكوجلو مـن شركـة **بورسـان؛** نوب كامبـا من **بنك طوكيو-متسـوبيشي يـو أف جاي، المحـدود؛** سـادت شـيجال، م. زيـت ضمـار، سـليم دوغـان، هوليـا آلبـير بولاتـكان مـن شركة **مارتور؛** هاني بستنجي، فرحان إفرام، باثياكارونائيلاكامن شركة **ماس كريدا الصافي-مادبا** وإيرانـي بريمارانـتي مـن شركـة **مـاس كريـدا؛** شـيترا بي. بيريجـودا وكانشـانا راو مـن شركـة **مايندتـري؛** سـيليا كريسـتين جراناتـا وسـيرجيو تامليـني مـن شركـة **باندوراتـا ألمينتـوس المحدودة (بودوكو)؛** كارين باسي، سـتيفن شـيج، تابي كيوكو من شركة **سـفاريكوم؛** ميكايلا بريسي من شركة **شون كلينك**.

كمـا ونعـبر عـن امتناننـا للمسـاهمات المقدمـة مـن منظمـات شراكـة معالجـة المسـائل المتعلقـة برعايـة الطفـل: آفريفريـش، أرومكسـيكو، كير.كـوم، مبـادرة كلينتـون العالميـة، دانـون نيوتريشـيا تغذيـة الحيـاة المبكـرة إيطاليـا، ديالـوج آزياتـا بي أل سي، جروبـو أم، بنـك أتـش بي أل، منظمـة العمـل الدوليـة، معهـد بحـوث سياسـات المـرأة، كيدوجـو، مـاس كريـدا الصافي-مادبـا، مايندتـري، باندوراتـا ألمينتـوس المحـدودة (بودوكـو)، سـافاريكوم، شركـة سـوميتومو الكيماويـة، الاتفـاق العالمـي للأمـم المتحـدة، هيئـة الأمم المتحدة للمرأة.

كمـا اسـتفاد التقريـر مـن المسـاهمات القيّمـة مـن أعضـاء المجلـس الاستشـاري لمجموعـة البنـك الـدولي بشـأن النـوع الاجتماعي بالإضافـة إلى آنـا ماريـا مونـوز بوديـة، تامويـا آنيكا لويـس كريسـتي، نامیتـا داتـا، سـارة إليزابيـث هـادوك، سـارة إقبـال، فاريبـا محمـود، إليانا كارولينا روبيانو ماتولفيتش، ماريا سوليداد روكيوجو، أوني ليسك-ستوفر.

تقـدر وتثـني مؤسسـة التمويـل الدوليـة الدعـم السـخي المقـدم مـن حكومـة اليابـان لمبـادرة معالجـة المسـائل المتعلقـة برعايـة الطفـل. كمـا تـم إنجـاز هـذا الإصـدار مـن خـلال منحـة مقدمـة مظلـة الصنـدوق الاسـتئماني لوظائـف البنـك الـدولي، والـذي يلقـى الدعـم مـن قبـل وزارة التنميـة الدوليـة البريطانية/وكالـة المسـاعدات البريطانيـة، وحكومات النرويج، ألمانيا، النمسا، وكالة التنمية النمساوية، وكالة التنمية السويدية.

نقـدم التقديـر إلى جـوان تايلـور، محـرر التقريـر، وفريـق التصميـم والطباعـة في شركـة جـروف كرياتـف، بمـا في ذلـك جـاي ولورين جـروف وتاناكيـل باكـير، والذيـن، بالإضافـة إلى باتبرولـو ب.مـورتي مـن مؤسسـة التمويـل الدوليـة، لعبـوا دوراً هامـاً في إنتـاج هـذا التقرير.

بالتعاون مع

معلومات الاتصال

مؤسسـة التمويل الدولية
2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA

+1 (202) 458-2262
BMurti@ifc.org
www.IFC.org/gender
@WBG_Gender

ifc.org

تهيئة الاسواق لخلق الفرص

أيلول/سبتمبر 2017